اعتبارية تفسير علي بن ابراهيم القمي بين الاتجاه السندي والوثوق

أ. م. د. علي جعفر محمد
قسم علوم القرآن والحديث الشريف / كلية الفقه جامعة الكوفة

اعداد طالبة الماجستير: هدى محسن عزيز
قسم علوم القرآن والحديث الشريف، كلية الفقه جامعة الكوفة

الملـخّـص

إن الكتب والمصنفات التي تعتبر المصادر الأصلية للمصنفات الروائية عند الامامية كان بعضها قد نال شهرة واسعة أدى ذلك إلى عدم الحاجة إلى البحث حول اعتبارية تلك الكتب كالكتب الأربعة (الكافي ومن لا يحضره الفقيه والتهذيب والاستبصار), كما أن بعض تلك الكتب كان من الموضوعات التي نص أرباب الجرح والتعديل على كونها من الكتب الموضوعة وهذا النوع من الكتب لا إشكال في عدم اعتبارها, والقسم الثالث من تلك الكتب والمصنفات قد اختلف كلمات الأعلام حول اعتباريته, ولعل من أهم تلك الكتب التي وقع الاختلاف حول اعتباريتها هو (تفسير علي بن إبراهيم القمي) ومن أجل ذلك جاء هذا البحث لرصد أهم تلك الاتجاهات الحاكمة على اعتبارية النسخة الواصلة من تفسير القمي ومناقشة أهم القرائن الحاكية عن صحة النسخة الواصلة ومدى اعتباريتها.

الكلمات المفتاحية :اعتبارية, تفسير القمي, الاتجاه, السندي, الوثوق.

Summary

The books and works that are the original sources for the novel works of the Imamis, some of which have gained wide fame, led to the absence of the need to search about the legality of those books, such as the four books (Al-Kafi and Who Does Not Attend the Faqih, Al-Tahdhib and Insight), and some of those books were among the topics that were texted Arbab Al-Jarh and Al-Ta'deel on the fact that it is one of the established books and this type of book has no problem in not considering it, and the third section of those books and works differed in the words of the media about its legality. For that reason, this research came to monitor the most important of those trends governing the legality of the hyphenated version of Qomi's interpretation and to discuss the most important anecdotal evidence about the validity of the hyphenated version and the extent of its legality.

Keywords: legality, interpretation of Qomi, direction, Sindhi, trust.

المقدمة

الحمد لله رب العالمين, والصلاة والسلام على اشرف الأنبياء والمرسلين, حبيب الله العالمين, أبي القاسم محمد, وعلى آله الغرر الدرر الميامين, وأصحابه المنتجبين.

يُعد كتاب تفسير علي بن ابراهيم القمي من المصادر الأولية في التفسير الروائي عند الامامية وهو كنز في المعارف الدينية ولاسيما في المعارف القرآنية, بل ويُعد من أقدم المصنفات والكتب التفسيرية الواصلة ألينا حيث اعتمد مؤلف الكتاب على الروايات في تفسير الآيات ولذلك اصبح مصدرا مهما للعديد من المصنفات التفسيرية التي جاءت بعده والتي اعتمدت منهج التفسير الروائي, ولعل مما امتاز بهِ هذا الكتاب هو نسبته كما سيتضح إلى مؤلف كان قد عرف بالوثاقة والجلالة وعلو الشأن وكونه كان في حقبة الإمام العسكري (عليه السلام), ومعاصرته للسفيرين العمريين عثمان بن سعيد وولده محمد[١], وغير خافٍ على أحد القيمة الرجالية لهذا الكتاب وذلك بفضل ما جاء في مقدمة الكتاب ما نصه: :«ونحن ذاكرون ومخبرون بما ينتهي الينا ورواه مشايخنا وثقاتنا عن الذين فرض الله طاعتهم وأوجب ولايتهم ولا يقبل عمل إلّا بهم»[٢], وبحسب هذا النص الذي اعتبر أحد آليات التوثيق العامة بل من أهم آليات التوثيق[٣], إذ بفضل هذا النص دخل عدد كبير من الرواة عالم التوثيق بعد أن كانوا مجهولي الحال, ومن أجل ما تقدم ذهب جملة من الباحثين والمحققين في الشأن الرجالي إلى التحقيق في اثبات اعتبارية كتاب تفسير علي بن ابراهيم القمي في ظل اتجاهين (الاتجاه السندي واتجاه الوثوق وتجميع القرائن) حيث ذكر بعض أعلام الفريقين بعض الاشكاليات في مجال اثبات اعتبارية الكتاب ليرد الفريق الآخر على تلك الاشكاليات محاولاً

الوصول إلى اثبات اعتبارية الكتاب, ومن أجل ذلك سوف نفصل القول في النقاط الآتية.

المطلب الأول

وثاقة علي بن ابراهيم وصحة نسبة الكتاب إليه

لا يختلف اثنان حول وثاقة علي بن إبراهيم القمي حيث نص على وثاقته جمع غفير من أعلام الفريقين, حيث وصفه الشيخ النجاشي بقوله: « علي بن إبراهيم بن هاشم أبو الحسن القمّي، ثقة في الحديث، ثبت، معتمد، صحيح المذهب»[٤], وقال السيّد ابن طاووس: « فمن ذلك ما رويناه بإسنادنا إلى الثقة الصالح علي بن إبراهيم بن هاشم القمّي رضي الله عنه في كتابه (كتاب المبعث) »[٥], وغيرها الكثير من كلمات المدح والتعظيم الحاكية عن منزلة الرجل العلمية ووثاقته[٦], ولعل من القرائن الدالة على وثاقته ومنزلة العملية هي اعتماد المحمدون الثلاث الأوائل غليه في مجال النقل والرواية بل أكثر الشيخ الكليني من الرواية عنه, وفي هذا الصدد قال أحد الباحثين: « ولهذا كان جلّ اعتماد ثقة الإسلام الكليني في كتابه الكافي على شيخه الجليل الثقة علي بن إبراهيم، إذ روى عنه أكثر من أربعة آلاف حديث في كتاب الكافي... كما روى عنه جلّ مشايخ الشيعة وثقاتهم من أمثال الصدوق الأول ومحمّد بن الحسن بن أحمد بن الوليد وغيرهما، ويكفي أنّ الشيخ الصدوق رضي الله عنه الذي جعل روايات كتابه الفقيه حجة بينه وبين الله عزّ وجلّ مصرّحاً بصحّتها وثبوتها عنده كان معظمها من طريق علي بن إبراهيم بن هاشم القمّي»[٧].

وفيما يتعلق حول نسبة الكتاب إلى علي بن ابراهيم القمي فكذلك لا أشكال في ذلك, حيث لا يمكن لأحد أنكار نسبة الكتاب بل وحتى المناقشة في ذلك, وذلك لسببين, هما :

نص اصحاب كتب الفهارس الرجالية على وجود كتاب تفسير لعلي بن إبراهيم القمي, حيث ذكر ذلك الشيخ النجاشي بقوله: « سمع فأكثر, وصنف كتباً, وأضر في وسط عمره, وله كتاب التفسير »[٨], وقد وافقه الشيخ الطوسي على ذلك ايضاً حيث ذكره بقوله: « علي بن إبراهيم بن هاشم القمي, له كتب, منها: كتاب التفسير»[٩], وبذلك يكون باب المناقشة في نسبة أصل الكتاب مغلق تماما أمام الباحثين وسد باب الطعن كذلك في صحة نسبة أصل الكتاب .

تداول الكتاب بين ايدي العلماء واعتمادهم عليه في مجال الاستدلال والتصنيف والنقل عن هذا التفسير كابراً عن كابر[١٠] .

ولذا فأن نسبة أصل الكتاب ثابتة بلا شك وهي ليست محور البحث, بل المسألة الاساس والتي انصب عليها عمل الباحثين والمحققين في اثبات اعتبارية الكتاب هي صحة نسبة النسخة المتداولة اليوم في المكتبات والأسواق والموجودة بين ايدينا, هل تلك النسخة الواصلة إلينا هي نفس النسخة التي ألفها علي بن إبراهيم القمي والتي نص عليها أصحاب كتب الفهارس الرجالية ؟ أم أن تلك النسخة هي مؤلف آخر لمصنف آخر؟ أم أن تلك النسخة الواصلة ألينا هي مزيج من كتابين أحدهما تفسير علي بن إبراهيم ؟

ويمكننا صياغة هذا الاشكال على النحو الآتي:

ما مدى صحة نسخة كتاب تفسير علي بن إبراهيم القمي الموجودة بين ايدينا اليوم ؟

نعم ثبت بالدليل كما اتضح سابقنا بكون علي بن ابراهيم لهُ كتاب التفسير وهذا ما نص عليه كتب الفهارس الرجالية من قبيل فهرست النجاشي وفهرست الطوسي وهذا مما لاشك فيه ولا يمكن لأحد انكاره أو المناقشة فيه, ولكن يبقى السؤال عن الدليل في كون هذا الكتاب الواصل إلينا هو نفس كتاب التفسير الذي ألفه علي بن إبراهيم القمي ؟

تقريب الأشكال :

اقول في مجال وصول الكتب الينا والتأكد من نسبتها, وصحة النسخة الواصلة الينا هنالك لعلهُ يمكنا القول بوجود عدة طرق لذلك, منها :

تواتر النسخة وشهرتها: فأن تواتر نسخ الكتاب وتناقله عبر العصور من زمان مؤلفه وصولا إلى زماننا الحالي يورث الاطمئنان والوثوق بصحة ذلك الكتاب وصحة النسبة فضلاً عن صحة النسخة الواصلة الينا, من هذا القبيل قولنا: (قال الشيخ الصدوق في كتابه من لا يحضر الفقيه) فلا نشك بصحة ذلك القول كما لانشك في صحة نسبة الكتاب للشيخ الصدوق وصحة ما جاء في تلك النسخة الواصلة الينا, نعم هنالك تصحيف وتحريف تعرضت لهُ نسخ الكتب وهذا لا اشكال فيه كما أنهُ لا يخدش في صحة اصل الكتاب ولا في نسخ الكتب الواصلة الينا, وذلك لتواتر النقل أولا وشهرته ثانياً ونص اصحاب كتب الفهارس الرجالية على ذلك الكتاب وكونه للشيخ الصدوق ثالثا.

الوجادة: أو أن يصل إليتا الكتاب بعد فترة من غيابه عن طريق

الوجادة [١١], وهي أن يجد أن الاعلام نسخة من الكتاب مكتوب عليها بأن هذا الكتاب لفلان ونحن نعلم بأن فلان لهُ كتاب ذكره اصحاب كتب الفهارس الرجالية, إلا أن ذلك الكتاب غاب فترة من الزمن وليكن قرن أو قرنين وربما في بعض الحالات أكثر من ذلك ثم يظهر عند أحد الاعلام ويذكر بأنهُ وجده نسخة ذلك الكتاب .

ولعل من أهم اشكاليات اصحاب الاتجاه السندي على صحة النسخة الواصلة الينا هي كون النسخة قد وصلت الينا عن طريق الوجادة حيث وجدها الشيخ الحر العاملي واعتمدها في كتابه وسال الشيعة, والاشكالية الثانية هي كون راوي النسخة والمثبت اسمه في بداياتها المدعو (أبو الفضل العباس بن محمد بن القاسم بن حمزة بن موسى بن جعفر) فهو لم يرد له ذكر في المصنفات الرجالية بل لم تتحصل وثاقته فهو مجهول الحال, فحاصل اشكالية اعتبار نسخة كتاب تفسي علي بن ابراهيم القمي وفق منظور اصحاب الاتجاه السندي نقطتين, هما[١٢] :

كون نسخة كتاب تفسير علي بن إبراهيم القمي قد وصلت إلينا عن طريق الوجادة, فأن العلامة المجلسي نقلها بالوجادة وكذلك الشيخ الحر العاملي, فلا بد من إحراز الإسناد إلى المؤلف صحة واتصالاً, وأما الكتاب المطبوع اليوم تحت عنوان تفسير علي بن إبراهيم القمي الموجود في الاسواق والمكتبات فأن الفاصل الزمني بين مؤلف الكتاب وزمان طبعه يقدر بمئات السنين, فلا عبرة بنسخة هذا الكتاب المسمى بتفسير علي بن إبراهيم القمي من دون ذكر الإسناد أو القرينة الموجبة للاطمئنان .

جهالة حال راوي النسخة والمثبت اسمه في بداياتها المدعو (أبو الفضل العباس بن محمد بن القاسم بن حمزة بن موسى بن جعفر), فهو لم يرد له ذكر في المصنفات الرجالية بل لم تتحصل وثاقته فهو مجهول الحال .

العبارة الواردة في أول النسخة المطبوعة (حدثني أبو الفضل العباس بن محمد..), الأمر الذي يدعو إلى السؤال عن القائل من هو ؟ وما هو حاله من حيث الوثاقة؟

وقد حاول جملة من الباحثين والمحققين من اصحاب اتجاه الوثوق الرد على هذه الاشكاليات ومناقشتها, وجاء الرد على النحو الآتي :

النقطة الاولى: كون نسخة كتاب تفسير علي بن إبراهيم القمي قد وصلت الينا عن طريق الوجادة فلا بد من إحراز الإسناد إلى المؤلف صحة واتصالاً, فكان الرد على هذه النقطة عبر لحاظين, هما [١٣]:

اللحاظ الأول: إن هنالك طرق معتبرة إلى تفسير علي بن إبراهيم القمي كان قد نص عليها الأعلام ومنهم الشيخ الطوسي في كتابه الفهرست[١٤], وكذلك الشيخ الحر العاملي حيث أن لهُ طرقاً معتبرة لكتاب تفسير علي بن إبراهيم القمي كان قد أوردها في كتابه وسائل الشيعة[١٥], وعليه يمكن القول بإحراز الإسناد إلى المؤلف صحة واتصالاً .

اللحاظ الثاني: كون الكتاب قد وصل إلى المتأخرين بطريق الوجادة فأن ذلك لا يمنع من الاعتماد على نسخة الكتاب الواصلة وأن كان راويها المثبت أسمه في بداية النسخة مجهول الحال, نعم لابد من توفر قرائن وشواهد كافية تورث الوثوق بصحتها[١٦], ولعل من أهم القرائن الحاكية عن اعتبارية

النسخة هي شهرة الكتاب واعتماد العلماء عليه في مجال الاستدلال والنقل منه, فأن هذه المسألة – وصول الكتاب إلى المتأخرين عن طريق الوجادة – هي ليست خاصة بنسخة تفسير علي بن إبراهيم القمي بل الأمر شامل لكثير من نسخ كتب المتقدمين الواصلة إلى التأخرين .

النقطة الثانية: قد حاول البعض رفع جهالة راوي النسخة (أبو الفضل العباس بن محمد بن القاسم بن حمزة بن موسى بن جعفر), حيث ذكر السيد طيب الجزائري: «وهذا الشخص وان لم يوجد له ذكر في الأصول الرجالية كما ذكره صاحب الذريعة إلا أن ما يدل على علو شأنه وسمو مكانه كونه من أولاد الإمام موسى ابن جعفر عليه السلام ومنتهيا إليه بثلاث وسائط فقط، وقد ذكره غير واحد من كتب الأنساب كبحر الأنساب والمجدي وعمدة الطالب، ومما يرفع غبار الريب عن اعتبار الراوي ركون الأصحاب إلى هذا الكتاب وعملهم به بلا ارتياب فلو كان فيه ضعف لما ركنوا إليه»[١٧] . وعليه يمكن القول باعتبار نسخة الكتاب الواصلة إلينا بحسب ما تقدم, ولكن هذا الاستدلال يمكن أن يرد عليه :

يرد على اللحاظ الأول من النقطة الاولى بأن طرق الشيخ الحر العاملي إلى مرويات الشيخ الطوسي إنما هي طرقه إلى نسخ الشيخ الطوسي من تلك الكتب والمصنفات والأصول أو هي طرقه إلى عناوينها المذكورة في كتاب الفهرست لا إلى النسخ الواصلة إلى الشيخ الحر العاملي, ولا شك بأن هنالك فرق بين الأثنين فوجود السند إلى أصل الكتاب لا يثبت صحة النسخة الواصلة بطريق الوجادة, ولذلك لا يمكن الركون إلى هذا الأمر في اثبات اعتبار النسخة الواصلة والمتداولة بما يعرف بتفسير علي بن ابراهيم القمي[١٨] .

وتأكيداً لما تقدم فأن صاحب الوسائل كان قد وضع الفائدة الرابعة من فوائد خاتمة الوسائل، لذكر الكتب التي مثلت مصادر كتابه، حيث قال: « في ذكر الكتب المعتمدة التي نقلت منها أحاديث هذا الكتاب، وشهد بصحّتها مؤلّفوها وغيرهم، وقامت القرائن على ثبوتها، وتواترت عن مؤلّفيها، أو علمت صحّة نسبتها إليهم بحيث لم يبقَ فيها شك ولا ريب، كوجودها بخطوط أكابر العلماء، وتكرّر ذكرها في مصنّفاتهم، وشهادتهم بنسبتها، وموافقة مضامينها لروايات الكتب المتواترة، أو نقلها بخبر واحد محفوف بالقرينة وغير ذلك»[١٩] .

يعكس النص المتقدم منهجية الشيخ الحرّ العاملي في التعامل مع نسخ الكتب ونسبتها إلى مؤلّفيها إذ لم يكن التعامل على مجرّد طريق السند الصحيح؛ وإنما على نظم متعدّدة الجوانب[٢٠], بل أن هذه الإشكالية يمكن القول بأنها مسألة عامة أثيرت من قبل البعض من أصحاب الاتجاه السندي ولا سيما الدكتور محمد باقر البهبودي[٢١] والشيخ آصف محسني[٢٢] مستشهدين لذلك بما قام بهِ العلامة المجلسي من جهداً مشكور في مجال أثبات انتساب الكتب والمصنفات إلى مؤلفيها في كتابه بحار الأنوار فلو كانت تلك الكتب قد وصلت إليه بطريق معتبر فلماذا بذل كل ذلك الجهد لمحاولة اثبات صحة نسبتها[٢٣] ؟

ويرد على النقطة الثانية بوجهين[٢٤] :

من الواضح أن الانتساب إلى المعصوم (عليه السلام) حتى مع عدم الواسطة ليس دليلاً على الوثاقة، فهذا جعفر ابن الإمام الهادي (عليه السلام) قد لقب بجعفر الكذاب.

إنّ ركون الأصحاب إلى الكتاب والنقل منه والاعتماد عليه، مع ما فيه

كدليل مستقلّ، قد يكون لتفسيره الموجود آنذاك، لا لهذا التفسير الذي بين أيدينا، والذي إليه توجّه الملاحظات، ثم إن الركون من الأصحاب قد يكون للوثوق بكثيرٍ مما تضمّنه من روايات توافق معتقداتنا الصحيحة عن أهل البيت، لا سيما أن المبنى المشهور عند المتقدّمين هو الوثوق لا الوثاقة.

نعم ما ذكر في اللحاظ الثاني من النقطة الاولى يُعد قرينة قوية لأثبات اعتبارية النسخة الواصلة ولكن بعد اتفاق مضامين النسخة الواصلة مع ما نقل في كتب الاصحاب من المتقدمين عن تفسير علي بن إبراهيم القمي, وهذا ما سوف يتم البحث عنه في المطلب الثاني أن شاء الله .

المطلب الثاني

شهرة الكتاب واعتماد العلماء عليه دليل الوثوق

يُعد إثبات شهرة الكتب والمصنفات مطلب هام لكلا أصحاب الاتجاهين (السندي والوثوق) لما يترتب على ذلك من أثر مهم في إثبات اعتبارية الكتب، وهنا ينطرح السؤال الاتي: هل تتوقف شهرة الكتاب على ما ورد في كتب الفهارس الرجالية أو ما يعرف ب (نصوص أصحاب الفهارس الرجالية)؟

وفي معرض الإجابة على هذا السؤال نقول للوقوف على شهرة احد الكتب والأصول هنالك طريقان نذكرهما تباعا، وهما :

اولاً: الشهرة المنقولة (النصية): وهي أن ينص على شهرة ذلك الكتاب أو الأصل احد أصحاب كتب الفهارس الرجالية، وقد تطرقنا سابقا إلى أثر كتب الفهارس الرجالية في بيان شهرة الكتب والمصنفات.

ثانياً: الشهرة المحصلة: وهي الشهرة التي يتم التوصل إليها من خلال مراجعة كتب الإعلام ورصد مدى اعتمادهم على ذلك الكتاب في مجال الاستدلال والنقل منه في العصور التي تلي زمن التصنيف ومدى حضور ذلك الكتاب في مجالس العلماء ومدى اهتمامهم به والتأكيد عليه والعناية به، فإن كل ذلك له أثر مهم في بيان مدى شهرة الكتاب.

فقد اعتمد الكثير من الأعلام على كتاب تفسير علي بن إبراهيم القمي حيث نقل عنه العديد من الأعلام في مصنفاتهم ونسبوا العديد من المرويات إليه, مما ينبأ عن شهرة الكتاب ومدى اعتماد الاصحاب من المتقدمين عليه, وقد قام العديد من المحققين والباحثين من المعاصرين[٢٥] برصد أهم الكتب

والمصنفات التي اعتمدت على كتاب تفسير علي بن إبراهيم القمي, وبذلك يمكن أن يتحصل الاطمئنان بصحة النسخة المتداولة وإحراز أنها بالفعل لعلي بن إبراهيم القمي [٢٦], وسوف نحاول هنا أن نذكر بعض الكتب والمصنفات التي نقلت عن تفسير القمي وبحسب الترتيب الزمني لظهورها:

اولاً: من نقل عن التفسير من القدماء:

نقل بعض من الأعلام المتقدمين عن كتاب التفسير, حيث ورد التصريح بالنقل عن كتاب التفسير, ومنهم:

الشيخ الطوسي (ت٤٥٠هـ) في كتابه التهذيب

فقد نقل الشيخ الطوسي في كتابه تهذيب الأحكام عن تفسير علي بن إبراهيم, قال الطوسي: « وذكر علي بن إبراهيم بن هاشم في كتاب التفسير تفصيل هذه الثمانية الأصناف فقال: فسرهم العالم عليه السلام فقال: الفقراء: هم الذين لا يسألون لقول الله عز وجل في سورة البقرة (للفقراء الذين أحصروا في سبيل الله لا يستطيعون ضربا في الأرض يحسبهم الجاهل أغنياء من التعفف تعرفهم بسيماهم لا يسألون الناس إلحافا)[٢٧] والمساكين: هم أهل الديانات قد دخل فيهم الرجال والنساء والصبيان، والعاملين عليها: هم السعاة والجباة في أخذها وجمعها وحفظها حتى يؤدوها إلى من يقسمها، والمؤلفة قلوبهم قال: هم قوم وحدوا الله وخلعوا عبادة من دون الله ولم تدخل المعرفة قلوبهم أن محمدا رسول الله صلى الله عليه وآله فكان رسول الله صلى الله عليه وآله يتألفهم ويعلمهم ويعرفهم كيما يعرفوا فجعل لهم نصيبا في الصدقات لكي يعرفوا ويرغبوا..... »[٢٨] .

ثانياً: من نقل عن التفسير من المتأخرين

نقل جملة من الأعلام التأخرين عن كتاب التفسير, حيث ورد التصريح بالنقل عن كتاب التفسير, ومنهم:

- الشيخ الطبرسي (ت٥٤٨ هـ) في كتابه مجمع البيان :

يُعد الشيخ الطبرسي من أكثر الأعلام الذين نقلوا من كتاب تفسير علي بن إبراهيم القمي بقوله (عن تفسير علي بن ‘براهيم) أو (كتاب علي بن إبراهيم), فأن مواضع النقل بلغت العشرات بحسب تتبع أحد الباحثين[٢٩], وأن تلك النقولات منها ما جاء مطابق لما موجود في النسخة المتداولة ومنها ما جاء متفاوتاً كلاً أو بعضاً بحسب المورد, ومن تلك النقولات قال الطبرسي: «وفي تفسير علي بن إبراهيم: فلما جهزهم وأعطاهم وأحسن إليهم في الكيل، قال لهم: من أنتم ؟ قالوا: نحن قوم من أرض الشام، رعاة، أصابنا الجهد، فجئنا نمتار . فقال: لعلكم عيون جئتم تنظرون عورة بلادي ؟ فقالوا: لا والله ما نحن بجواسيس، وإنما نحن إخوة بنو أب واحد، وهو يعقوب بن إسحاق بن إبراهيم خليل الرحمن، ولو تعلم بأبينا لكرمنا عليك، فإنه نبي الله، وابن أنبيائه، وإنه لمحزون ! قال: وما الذي أحزنه، فلعل حزنه إنما كان من قبل سفهكم وجهلكم ؟ قالوا: يا أيها الملك ! لسنا بسفهاء، ولا جهال، ولا أتاه الحزن من قبلنا، ولكنه كان له ابن، كان أصغرنا سنا، وإنه خرج يوما معنا إلى الصيد، فأكله الذئب، فلم يزل بعده حزينا كئيبا باكيا . فقال لهم يوسف: كلكم من أب وأم ؟ قالوا: أبونا واحد، وأمهاتنا شتى . قال: فما حمل أباكم على أن سرحكم كلكم، ألا حبس واحدا منكم يستأنس به ؟ قالوا: قد فعل، حبس منا واحدا، وهو أصغرنا سنا، لأنه أخو الذي هلك من أمه، فأبونا يتسلى به . قال: فمن يعلم أن الذي تقولونه حق ؟ قالوا: يا أيها الملك ! إنا ببلاد لا يعرفنا أحد . فقال يوسف:

فائتوني بأخيكم الذي من أبيكم إن كنتم صادقين، وأنا أرضى بذلك . قالوا: إن أبانا يحزن على فراقه، وسنراوده عنه . قال: فدعوا عندي رهينة حتى تأتوني بأخيكم . فاقترعوا بينهم، فأصابت القرعة شمعون »[٣٠] .

- ابن شهر آشوب (ت٥٨٨هـ) في كتابه المناقب :

حيث نقل ابن شهر آشوب في كتابه المناقب قائلاً :»عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ بْنِ هَاشِمٍ الْقُمِّيُّ فِي كِتَابِهِ إِنَّ النَّبِيَّ ع لَمَّا أَتَى لَهُ سَبْعٌ وَثَلَاثُونَ سَنَةً كَانَ يَرَى فِي نَوْمِهِ كَأَنَّ آتِياً أَتَاهُ فَيَقُولُ يَا رَسُولَ اللَّهِ فَيُنْكِرُ ذَلِكَ فَلَمَّا طَالَ عَلَيْهِ الْأَمْرُ كَانَ يَوْماً بَيْنَ الْجِبَالِ يَرْعَى غَنَماً لِأَبِي طَالِبٍ فَنَظَرَ إِلَى شَخْصٍ يَقُولُ يَا رَسُولَ اللَّهِ فَقَالَ لَهُ مَنْ أَنْتَ قَالَ أَنَا جَبْرَئِيلُ أَرْسَلَنِي اللَّهُ إِلَيْكَ لِيَتَّخِذَكَ رَسُولًا فَأَخْبَرَ النَّبِيُّ ع خَدِيجَةَ بِذَلِكَ فَقَالَتْ يَا مُحَمَّدُ أَرْجُو أَنْ يَكُونَ كَذَلِكَ فَنَزَلَ عَلَيْهِ جَبْرَئِيلُ وَأَنْزَلَ عَلَيْهِ مَاءً مِنَ السَّمَاءِ عَلَّمَهُ الْوُضُوءَ وَالرُّكُوعَ وَالسُّجُودَ فَلَمَّا تَمَّ لَهُ أَرْبَعُونَ سَنَةً عَلَّمَهُ حُدُودَ الصَّلَاةِ وَلَمْ يُنْزِلْ عَلَيْهِ أَوْقَاتَهَا فَكَانَ يُصَلِّي رَكْعَتَيْنِ رَكْعَتَيْنِ فِي كُلِّ وَقْتٍ»[٣١] .

- المحقق الحلي (ت٦٧٦هـ) في كنابه المعتبر :

حيث قال المحقق الحلي: «روى ذلك علي بن إبراهيم في كتاب التفسير عن العالم عليه السلام قال: (وفي الرقاب قوم لزمتهم كفارات في قتل الخطأ أو الظهار أو الإيمان وليس عندهم ما يكفرون جعل الله لهم سهما " في الصدقات ليكفر عنهم»[٣٢].

- العلامة الحلي(ت٧٢٦هـ) في كتابه تذكرة الفقهاء :

حيث نقل العلامة الحلي (ت٧٢٦هـ) عن كتاب التفسير قائلاً: «وروي علماؤنا ثالثا وهو: أن من وجب عليه كفارة في عتق في . ظهار وشبهه ولم

يجد ما يعتق جاز أن يعطي من الزكاة ما يشتري به رقبة ويعتقها في كفارته .

لرواية علي بن إبراهيم بن هاشم في تفسيره عن العالم عليه السلام: (وفي الرقاب) قوم لزمتهم كفارات في قتل الخطأ أو الظهار أو الأيمان وليس عندهم ما يكفرون جعل الله لهم سهما في الصدقات ليكفر عنهم »[٣٣] .

وفي هذا الصدد يقول السيد محمد رضا السيستاني: « فإنه يوجد عدد من المصادر القديمة نسبياً التي نقلت عن هذا التفسير, ومن أهم تلك المصادر التي توسعت في النقل عنه هو تفسير مجمع البيان للطبرسي, وقد قارنت في عشرات الموارد بين ما أورده عنه وما هو الموجود في النسخة المتداولة فلاحظت أن المحكي يطابق الموجود تقريباً ولا اختلاف بينهما إلا جزئياً, مما يمكن أن يحمل على كونه من مقتضيات النقل بالمعنى أو ما يحصل بسبب الحذف والاختصار والتقديم والتأخير في بعض الجمل والعبارات, ونحو ذلك مما لا يشكل اختلافاً معتداً يه »[٣٤] .

وبهذا يمكن القول بتحصيل الاطمئنان بصحة النسخة المتداولة المعروفة بتفسير علي بن إبراهيم القمي, إلا أن هذه النتيجة يلاحظ عليها أن الشواهد كذلك تشير إلى أن نسخة التفسير المتداولة اليوم قد اشتملت على قسم كبير ليس من مرويات علي بن إبراهيم القمي, وهذا ما أشار إليه آغا بزرك الطهراني[٣٥] وأسد الله الكاظمي[٣٦], بل من يراجع يجد أن قسما من المنقول في الكتب القديمة يكاد يختلف أو لا وجود له في النسخة المتداولة[٣٧] .

وبهذا يكون قد اتضح بما لا يدع مجالا للشك بكون نسخة التفسير المتداولة اليوم هي ليست نفس النسخة التي الفها علي بن إبراهيم القمي ولذلك نقول ونحن مطمئنين بكون النسخة المتداولة المعروفة ب (تفسير علي بن

إبراهيم القمي) هي أما خليط بين تفسيرين أحدهما تفسير علي بن إبراهيم القمي, أو كون النسخة المتداولة هي مؤلف آخر لمصنف غير علي بن إبراهيم القمي، ولبيان اي الاحتمالين اقرب سوف نناقش هذا الأمر في المطلب القادم ان شاء الله.

المطلب الثالث

علاقة النسخة الواصلة إلينا بتفسير علي بن إبراهيم القمي

اختلفت اقوال الأعلام والمحققين حول علاقة النسخة الواصلة إلينا بتفسير علي بن إبراهيم القمي, ونتيجة الاختلاف ثلاثة أقوال, وهي:

القول الأول: وهو الاتجاه القائل بأن النسخة الواصلة إلينا من التفسير هي من علي بن أبراهيم القمي بأجمعها, وهذا هو رأي السيد الخوئي بحسب ما نقل عنه[٣٨], بل صرح بذلك علي أكبر المازندراني حيث قال: « ومقتضى التحقيق: أن هذا التفسير كله لعلي بن إبراهيم, وأما روايات أبي الجارود فالظاهر أن علي بن إبراهيم نفسه نقلها في خلال تفسيره, و مما يشهد لذلك كلام صاحب الوسائل, حيث أنه أسند نقل روايات أبي الجارود إلى علي بن إبراهيم نفسه في موارد عديدة »[٣٩], وقال في موضع آخر: « وعلى أي حال, لا ريب في كون هذا التفسير كله لعلي بن إبراهيم, وإن كان بعضه لأبي الجارود في الأصل, وعليه فالنسخة الموجودة باسم تفسير علي بن إبراهيم, كلها من مروياته, إما بطرق نفسه أو برواية أبي الجارود »[٤٠] .

القول الثاني: وهو الاتجاه القائل بأن النسخة الواصلة إلينا إنما هي خليط بين تفسيرين, و يُعد المحقق أسد الله الكاظمي هو أول من أشار إلى أن النسخة الواصلة إلينا من تفسير القمي فيها زيادات ليست لعلي بن إبراهيم[٤١], يمكن القول بأن الشيخ آغابزرك الطهراني هو أول من أشار إلى كون النسخة الواصلة من تفسير علي بن إبراهيم القمي هي عبارة عن خليط بين تفسيرين, حيث أشار إلى ذلك في عدة مواقع من كتابه الذريعة, من ذلك قوله: « ولخلو

تفسيره هذا عن روايات سائر الأئمة عليهم السلام قد عمد تلميذه الآتي ذكره والراوي لهذا التفسير، عنه على ادخال بعض روايات الإمام الباقر عليه السلام التي أملاها على أبى الجارود في أثناء هذا التفسير، وبعض روايات أخر عن سائر مشايخه مما يتعلق بتفسير الآية ويناسب ذكرها في ذيل تفسير الآية، ولم يكن موجودا في تفسير علي بن إبراهيم فأدرجها في أثناء روايات هذا التفسير تتميما له وتكثيرا لنفعه، وذلك التصرف وقع منه من أوائل سورة آل عمران إلى آخر القرآن »[٤٢] .

وكذلك أشار إلى هذا الأمر ايضاً جعفر مرتضى العاملي بقوله: « وأما بالنسبة لأحاديث تفسير القمي ؛ فهو وإن حاول بعض الأعلام أن يستدل لوثاقة جميع رواته؛ إلا أن كثيرين من العلماء، لم يقبلوا ذلك منه، وناقشوا أدلته وردوها . . لا سيما . . وأن هذا التفسير، قد خلط ما روي عن القمي، بما روي عن أبي الجارود، الضعيف الرواية، بالإضافة إلى عللٍ أخرى موجودة فيه . .»[٤٣] .

وقد نقل هذا القول عن السيد علي السيستاني – دام ظله -, حيث ذكر ذلك الشيخ آصف محسني بقوله: « وقال السّيد السيستاني (طال عمره)، لي شفاها أن واحدا من تلاميذ علي بن إبراهيم جمع روايات تفسيره وروايات أبي الجارود في كتاب واشتهر هذا الكتاب باسم تفسير علي بن إبراهيم»[٤٤].

وقد استدل اصحاب هذا الاتجاه القائل بكون النسخة الواصلة هي خليط بين تفسيرين[٤٥] – تفسير القمي وتفسير أبي الجارود - بعدة قرائن, منها:

القرينة الأولى: إن استقراء النسخة الواصلة إلينا يوقفنا على ورود صيغ وتعابير في مضامين الكتاب ووجود جمل تنبأ بأن التفسير ليس جميعه لعلي

بن إبراهيم القمي, ومن تلك الجمل قولهُ: «رجع إلى رواية علي بن إبراهيم»[٤٦]، وقولهُ: «قال علي بن إبراهيم»[٤٧]، وقولهُ: «فيه زيادة أحرف لم تكن لعلي بن إبراهيم»[٤٨]، وقولهُ: «رجع إلى تفسير علي بن إبراهيم»[٤٩]، وقولهُ: «وفي رواية علي بن إبراهيم»[٥٠]، فلو كان التفسير لعلي بن إبراهيم القمي فهل خرج عنهُ حي رجع إليه, بمعنى أنهَ خرج عن تفسير القمي ثم دخل في تفسير أبي الجارود ثم رجع إليه [٥١], وقد أشار آغابزرك الطهراني إلى ذلك بقوله: « وفي الغالب بعد تمام رواية أبي الجارود أو رواية أخرى عن بعض مشايخه الاخر كما يأتي يعود إلى تفسير علي بن إبراهيم القمي بقوله (وقال علي بن إبراهيم كذا) أو (ثم قال بن إبراهيم كذا) أو (قال علي بن إبراهيم كذا) وفى عدة مواضع يقول (رجع إلى تفسير علي بن إبراهيم) كما في صفحات (٦٥ - ١٤٦ - ١٦٣) وفى بعضها (رجع إلى رواية علي بن إبراهيم) كما في صفحات (١٥١ - ١٨٢ - ٢٣٥) وفى بعضها (رجع الحديث إلى علي بن إبراهيم) كما في (ص ١٥٥) وفى بعضها (في رواية علي بن إبراهيم كذا) كما في صفحات (١٥٩ - ١٦٠ - ٢٧٢) وفى بعضها (من هنا عن علي بن إبراهيم) كما في (ص ٢٦٤) لكن في بعض النسخ لم يوجد كلمة (من هنا) وبالجملة يظهر من هذا الجامع أن بناءه على أن يفصل ويميز بين روايات علي بن إبراهيم وروايات تفسير أبى الجارود بحيث لا يشتبه الامر على الناظرين في الكتاب»[٥٢] .

وفي هذا الصدد يقول الشيخ باقر الايرواني: « أن القمي وأن كان له كتاب باسم التفسير ولا يمكن التشكيك في ذلك باعتبار أن النجاشي والطوسي قد نصا على وجود التفسير المذكور وذكرا إليه طريقاً صحيحاً ولكننا نشك في

كون التفسير المتداول اليوم هو نفس تفسير القمي ونحتمل عدم كونه للقمي رأساً أو لا أقل بعضه للقمي والبعض الآخر قد دُس فيه . ومما يؤكد ما نقول التعبير التالي: رجع إلى تفسير علي بن إبراهيم أو رجع إلى رواية علي بن إبراهيم أو رجع الحديث إلى علي بن إبراهيم أو في رواية علي بن إبراهيم »[٥٣] .

وقد يحاول البعض توجيه ورود تلك الألفاظ والجمل الواردة في النسخة الواصلة من تفسير علي بن إبراهيم القمي - مع البناء على كون النسخة بتمامها من علي بن إبراهيم - بأن غاية المصنف كانت الفصل بين ما يورده تفسيراً للآيات الكريمة من عند نفسه وبين ما يورده عن مشايخه ومعاصريه عن الأئمة (عليهم السلام) في تفسيرها حتى لا يختلط أحدهما في الآخر, وفي معرض الإجابة على هذا التوجيه قال السيد محمد رضا السيستاني: « هو توجيه ضعيف جداً, إذ أن هذه الجمل وقعت في مطلق مواردها فصلاً بين الروايات المروية عن معاصري القمي وبين ما ذكره هو من الروايات والتفسير, ولم أعثر على مورد واحد وقعت جملة (قال علي بن إبراهيم) أو (رجع إلى رواية علي بن إبراهيم) مثلاً بين ما ذكره هلي بن إبراهيم من شرح وتفسير ورواية»[٥٤] .

القرينة الثانية: ورد في بعض روايات النسخة الواصلة من تفسير علي بن إبراهيم وجود الواسطة بين علي بن إبراهيم وبين أبيه – إبراهيم بن هاشم – فقد ذكر في أحد الطرق شخصان إلى إبراهيم بن هاشم, فلو كان التفسير لعلي بن إبراهيم لما احتاج إلى الواسطة[٥٥] .

ويمكن أن يناقش في هذه القرينة بكونها غير تامة فمن الممكن أن يحتاج

إلى الواسطة قي حال عدم حضوره أثناء الحديث أو كونه صغير السن, وكذلك الأمر بعد وفاة والده فهو في حاجة إلى الواسطة لكتابة الحديث الذي روي لهُ في تقسيره[٥٦] .

القرينة الثالثة: وجود عدد من المشايخ في أسانيد التفسير ليسوا من طبقة مشايخ علي بن إبراهيم القمي, كأحمد بن إدريس والحسين بن علي بن زكريا وابن عقدة ومحمد بن همام البغدادي ومحم بن جعفر الرزاز ومحمد بن أحمد بن ثابت وغيرهم[٥٧] من معاصري القمي دون مشايخه [٥٨], فكثرة النقل عن ابن عقدة, الراوي عن الكليني, مع أن الكليني يروي عن علي بن إبراهيم القمي, فكيف يروي علي بن إبراهيم عن تلميذ تلميذه[٥٩] ؟

ولعل الدليل على أن مرويات هؤلاء ليست جزءاً من تفسير علي بن إبراهيم القمي أمور, منها[٦٠]:

أن هؤلاء ليسوا في طبقة أساتذة علي بن إبراهيم القمي .

أن المصادر التي نقلت عن تفسير علي بن إبراهيم لم تنقل عنه ما وقع في القسم الثاني المشار إليه, ولو كان هذا القسم من أصل كتاب التفسير لا من الزيادات عليه لكان بعض المنقول من روايات هذا القسم, فعدم عناية الناقلين بروايات هذا القسم دليل على كونهُ من الزيادات التي ليست من أصل كتاب التفسير.

وبعد أن اتضح كون النسخة الواصلة والمعروفة بتفسير علي بن إبراهيم القمي إنما هي خليط بين تفسيرين – تفسير القمي وتفسير أبو الجارود – يتبادر هنا بعض التساؤلات:

من هو الشخص الذي قام بهذا العمل ؟ وما هو الهدف من وراء ذلك ؟

كيفية التمييز بين مرويات علي بن إبراهيم القمي وبين غيره ؟

هل مقدمة الكتاب هي من كلام علي بن إبراهيم القمي أم من كلام غيره ؟

وفيما يتعلق بالإجابة على السؤال الأول فقد ذهب صاحب الذريعة إلى أن الشخص الذي قام بهذا العمل – جمع تفسير علي بن إبراهيم القمي مع تفسير أبي الجارود - هو: أبو الفضل العباس بن محمد بن القاسم بن حمزة بن الإمام الكاظم (عليه السلام) الذي صدر التفسير باسمه[٦١], وإما عن الغاية والهدف من وراء قيام أبو الفضل بهذا العمل فيقول: « ويظهر من سائر الكتب أن خصوص أحمد بن زيد بن جعفر بن العباس منهم أول من هاجر من طبرستان وسكن بغداد واستقر ولده بها، وبما أن طبرستان في ذلك الأوان كانت مركز الزيدية فينقدح في النفس احتمال ان نزول العباس إليها انما كان لترويج الحق بها ورآى من الترويج السعي في جلب الرغبات إلى هذا التفسير الكتاب الديني المروى عن أهل البيت عليهم السلام الموقوف تريوجه عند جميع أهلها على ادخال بعض ما يرويه أبو الجارود عن الإمام الباقر عليه السلام في تفسيره المرغوب عند الفرقة العظيمة من الزيدية الذين كانوا يسمون بالجارودية نسبة إليه وقد ذكرنا أن تفسير أبى الجارود لا يقصر في الاعتبار عن تفسير علي بن إبراهيم، بل هو في الحقيقة تفسير الإمام الباقر عليه السلام كما سماه به ابن النديم، لكنه ينسب إلى أبى الجارود لروايته له في حال استقامته وليس طريق الرواية عن أبي الجارود منحصرا بكثير بن عياش الضعيف بل يروى عن أبي الجارود جماعة من الثقات الاثبات»[٦٢] .

وإما عن السؤال الثاني وكيفية التمييز بين مرويات علي بن إبراهيم القمي وبين مرويات غيره, فقد ذكر مسلم الداوري بأن ذلك يكون من خلال ملاحظة السند, وهو كما يلي[٦٣] :

أن ورد في السند حدثنا أو أخبرنا وكان السند طويل فهو من الجامع – تفسير علي بن إبراهيم القمي وتفسير أبي الجارود .

أن ورد حدثني أبي أو كان سنده مختصراً فهو من تفسير علي بن ابراهيم القمي .

وأما بخصوص السؤال الثالث فلابد من أن نعلم بأن المقدمة الموجودة في بداية النسخة الواصلة تتألف من مقطعين, حيث ينتهي المقطع الأول بقوله: « وهو حسبنا ونعم الوكيل » [٦٤], ليبتدأ المقطع الثاني بعدهُ بجملة: « فالقرآن منه ناسخ ومنسوخ », وفي بعض النسخ[٦٥] بدأ القطع الثاني بقوله: (قال أبو الحسن علي بن إبراهيم القمي), ولذا ذهب أحد الباحثين إلى القول بأن التدقيق في المقدمة الموجودة في النسخة الواصلة إلينا والمتداولة اليوم يوقفنا على أن جملة (قال أبو الحسن علي بن إبراهيم)[٦٦] هي بمثابة الفاصلة التي قسمت المقدمة إلى مقدمتين, فما قبل هذه الجملة هي مقدمة عامة للكتاب وقد احتوت المقطع الذي بحث في علم الرجال, وما بعدها هي مقدمة ثانية تتحدث عن علوم القرآن وتفاصيل آياته[٦٧] .

وقد انصب بحث الأعلام والمحققين في الشأن الرجالي على المقطع الأول من المقدمة والذي سبق جملة (قال أبو الحسن علي بن إبراهيم) هل هي من كلام علي بن إبراهيم القمي ؟ حتى ينظر فيها وفي مضمونها الذي يحوي الشهادة بوثاقة الرواة الواقعين في اسانيد الكتاب أو هي من كلام الشخص

الذي قام بجمع التفسيرين بمعنى أنهُ وضع المقدمة قبل البدأ في التفسير الذي اختاره[٦٨] ؟

فقوله: (قال أبو الحسن علي بن إبراهيم) جاء بعد المقدمة الاولى, فلو كان المقطع الأول من المقدمة لعلي بن أبراهيم القمي للزم أن يأتي في بداية الكلام أي بداية السطر الأول لا أن يأتي بعد ذلك بعدة أسطر والواقع خلاف ذلك, وهذا يُعد خلاف المتعارف وعلى عليه دأب المؤلفين والباحثين, الأمر الذي يدعى إلى الشك حول صحة نسبة المقطع الأول من المقدمة إلى علي بن إبراهيم ولا سيما بعد إثبات أن النسخة الواصلة من التفسير هي خليط من تفسيرين بل وأكثر, فإذا صح انتساب المقطع الثاني إلى علي بن إبراهيم القمي لوجود القرائن التي تدل عليه, فليس هناك ما يعزز نسبة المقطع الأول إليه أيضاً[٦٩] .

وقد حاول الشيخ الأيرواني أن يرفع هذا الاشكال بقوله: « أن الجملة السابقة التي يراد الاستشهاد بها قد نقلها صاحب الوسائل في وسائله, وهو له طريق صحيح إلى الشيخ الطوسي وبالتالي و بالتالي إلى القمي نفسه, فيثبت بذلك أن القمي قد ذكر الجملة السابقة واوصلها إلى صاحب الوسائل من خلال الشيخ الطوسي »[٧٠] .

وفي مجال الرد على هذه المحاولة قال حيدر حب الله: «ويجاب: إنّنا قد أسلفنا أنّ طريق الحرّ العاملي إلى كتاب القمي لا ينفع، وأنّ النسخة التي بيد العاملي هي التي بأيدينا، ولم يُلتفت إلى الإشكاليّات التي أثارها المتأخّرون حول الكتاب، وحتى لو كانت هناك أجزاء من المقدّمة موجودة في كلمات بعض القدماء كما يوحيه كلام بعض فإنّ هذا لا ينفع؛ لأنّ المفروض ـ كما قلنا

سابقاً ـ أنّنا لا نُحرز مغايرة النسخة التي وصلت لمن تقدّم عن الحرّ العاملي ـ غير الطبرسي والعتايقي وأمثالهما على الأقلّ ـ لتلك التي وصلت للحرّ، فكيف نحرز صحّة طريقهم إلى الكتاب؟ ومجرّد أنّهم قبل الحّر لا يعني بالضرورة تصحيح النسخة التي وصلتهم. »[٧١] .

وقد استظهر مسلم الداوري بأن المقدمة هي لعلي بن إبراهيم القمي وذلك لوجود أجزاء من المقدمة في كلمات القدماء منسوبة إلى علي بن إبراهيم[٧٢], إلا أن هذا الكلام ممكن أن يناقش ويرد عليه بعدة أمور منها [٧٣]:

أن المنقول في بعض الكتب المتقدمة هي المقطع الثاني من المقدمة أو ما يعرف ب(المقدمة التفسيرية) لا المقطع الأول من المقدمة (مقدمة الكتاب), والمقطع الثاني من المقدمة (المقدمة التفسيرية) لا أشكال في كونه من كلام علي بن إبراهيم .

أن تتبع أصحاب الكتب الذين نقلوا أجزاء من المقدمة في مؤلفاتهم يتضح من خلال التتبع بأنهم نقلوا ذلك من النسخة المتداولة للتفسير لا النسخة الأصلية .

وعليه يرى البحث بأن المقطع الأول من المقدمة هو من كلام الشخص الذي قام بجمع الكتاب إما المقطع الثاني فهو من كلام علي بن إبراهيم القمي .

القول الثالث: وهو الاتجاه القائل بكون النسخة الواصلة إلينا المعروفة بتفسير علي بن إبراهيم القمي والتي طبعت عدة مرات إنما هي مؤلف آخر لمؤلف آخر, فهي ليست كتاب تفسير علي بن إبراهيم القمي بلا زيادة ولا

نقيصة ولا تغيير ولا تبديل, وقد ذهب إلى هذا القول السيد محمد رضا السيستاني والشيخ أحمد سلمان وغيرهم, وفي هذا الصدد قال محمد رضا السيستاني: « ما لاحظتهُ عند المقارنة بين المنقول في مصادر المتقدمين عن كتاب التفسير وما هو الموجود في هذه المجموعة نقلاً عن علي بن إبراهيم من عدم التطابق بينهما في موارد كثيرة . ومقتضى ذلك أن هذه المجموعة ليست تفسير القرآن لعلي بن إبراهيم بلا زيادة ولا نقيصة ولا تغيير ولا تبديل بل هي مؤلف آخر لمؤلف آخر, فهو يشبه إلى حد ما كتاب ابن العتايقي الحلي الذي اختصر فيه تفسير علي بن إبراهيم القمي وأضاف عليه بعض ما رآه مناسباً, والله العلم بحقائق الأمور »[٧٤] .

وهذه النتيجة قد توصل إليها ايضاً الشيخ أحمد سلمان, وقد أشار إلى ذلك بقوله: « ومن هنا يتبين بطلان النظرية التي تقول: إن الكتاب الموجود بين أيدينا هو أصل أدخلت عليه روايات, بل الحق الذي لا مرية فيه أنه كتاب آخر مختلف تماماً عن التفسير الأصلي لعلي بن إبراهيم القمي (رصي الله عنه) غاية ما في الأمر أن مؤلف هذا الكتاب وجامع هذه الروايات اعتمد علي تفسير القمي الأصل أكثر من غيره من المصادر, وذلك لجلالة مؤلفه, وشدة ضبطه, وشهرة الكتاب في ذلك الوقت, تماماً كما اعتمد ثقة الإسلام الكليني (رضي الله عنه) على علي بن إبراهيم القمي (رضي الله عنه) أكثر من غيره, بحيث روى عنه أكثر من ثلث الكتاب »[٧٥] .

ولعل من أهم الأدلة التي ذكرها اصحاب هذا الاتجاه:

الاختلاف الكبير بين ما موجود في النسخة المتداولة وبين ما نقله المتقدمون عن تفسير القمي الأمر الذي يجعلنا نطمئن بمسألة اختلاف النسخ .

أن المقارنة بين مختصرات تفسير علي بن إبراهيم القمي والتي من

أشهرها مختصر ابن العتائقي وبين ما هو موجود في النسخة المتداولة نجد تفاوتاً كبيراً بين الكتابين .

المطلب الرابع: الاحتمالات الواردة حول جامع الكتاب أو مؤلفهُ

اتضح في المطلب المتقدم بكون النسخة المتداولة من التفسير هي خليط من تفسيرين أو أكثر, وهذا ما أستقر عليه رأي أغلب الأعلام, وهنا يتبادر إلى الذهن السؤال عن الشخص الذي قام بجمع هذا التفسير ؟

نعم ذكرنا سابقاً بأن الشيخ آغابزرك الطهراني كان قد أشار إلى كون الجامع هو (أبو الفضل العباس بن محمد بن القاسم بن حمزة بن موسى بن جعفر), إلا أن هذا الأمر لم يرتضيه جملة من الباحثين المعاصرين فظهرت محاولات عدة لتحديد هوية الشخص الجامع للتفسير, وكان الأساس الذي اعتمد عليه في تحديد هوية الشخص الجامع للتفسير[٧٦] :

أولاً: تتبع مشايخ الرجل الذين صدرت بهم الأسانيد في الكتاب, ومن خلال ذلك يتم التوصل إلى تحديد تاريخه وطبقته .

ثانياً: متابعة عملية الاحتمالات التي تتيح لنا في النهاية تحديد هوية صاحب الكتاب وجامعه أو تضعه بين محتملات كلهم من الأشخاص الثقات, وعليه يكون الحكم هو توثيق صاحب التفسير الجامع .

وكان مت تلك الأسماء التي احتملت كونها هي الجامعة للتفسير ما يلي:

علي بن أبي سهل حاتم بن أبي حاتم القزويني (كان حياً عام ٣٥٠ هـ)

ذكر بعض الباحثين مجموعة من القرائن المختلفة التي من شأنها أن تقرب كون (علي بن حاتم القزويني) هو مؤلف هذا الكتاب المتداول المعروف بتفسير علي بن إبراهيم القمي, ومنها [٧٧]:

مناسبة الطبقة

كون خمسة عشر شخصاً ممن تم احصاؤهم من مشايخ المؤلف هم من مشايخ علي بن حاتم

ثبوت روايته لتفسير أبي الجارود

روايته عن أبي الفضل العباس

رواية أهل قزوين

الاشتراك في الاسم والتقارب في الرسم

إلا أن هذا الأمر ممكن أن يناقش فيه ويرد عليه [٧٨]:

لم يذكر أصحاب كتب الفهارس الرجالية في عداد كتب علي بن حاتم القزويني ما هو اسم لكتاب في التفسير, ولو كان لهُ كتاب في تفسير القرآن لكان هو الأولى بالذكر من باقي المصنفات التي تم ذكرها من قبل أصحاب كتب الفهارس الرجالية .

وقد يقال بأن قسماً من عناوين الكتب التي ذكرت في ترجمة علي بن حاتم القزويني لا تكشف عن المعنون, فمثلاً كتاب (مصابيح النور) أو كتاب (البيان والإيضاح) لا يمكن معرفة محتواهما فربما يكون أحدهما [٧٩], إلا أن ذلك مردود فلو كان لهُ كتاب في علوم القرآن لتمت الإشارة إليه من قبل اصحاب الفهارس الرجالية, فأن من خبرة منهج اصحاب الفهارس علم بأنهم يشيرون إلى كون الكتاب متعلقاً بعلوم القرآن متى ما كان كذلك ك(التبيان في تفسير القرآن) و (مجمع البيان في تفسير القرآن), وأما الاقتصار على ذكر عنوان الكتاب من دون الإشارة إلى كونه في التفسير فهذا نادر أو غير واقع أصلاً[٨٠] .

أن كون خمسة عشر شخصاً من مشايخ مؤلف التفسير المذكور هم من مشايخ علي بن حاتم إنما يكشف عن كون مؤلف هذا التفسير من طبقة علي بن حاتم أي من الطبقة التاسعة, ولا يكفي قرينة على كونه هو المصنف أو الجامع .

محمد بن إبراهيم النعماني (٣٦٠ هـ)

ولعل من القرائن التي تساعد على الركون إلى محمد بن إبراهيم النعماني هي القدمة المشتملة على رسالة المحكم والمتشابه التي تنسب للنعماني, وكذلك فإن النعماني هو راوي تفسير أبي الجارود .

جعفر بن محمد بن قولويه (٣٦٨ هـ)

أحمد بن محمد أبو غالب الرازي (٣٦٨ هـ)

أحمد بن جعفر بن سفيان البزوفري

هارون بن موسى بن أحمد بن سعيد التلعكبري (٣٨٥ هـ)

محمد بن العباس بن الماهيار[٨١] .

وفي الختام نقول: لو أمكن وتم تحديد هوية الشخص الجامع للتفسير وكان ثقة جليل القدر فأن هنالك فائدتان [٨٢]:

الاولى: اثبات وثاقة رواة الكتاب بشرط أن لا يرد فيهم الطعن من طريق آخر.

الثانية: أن في الكتاب العديد من الروايات المعتبرة سنداً من غير طيق علي بن إبراهيم, فلو كان بالإمكان التعويل على التفسير المتداول من حيث كونه من تأليف علي بن حاتم مثلاً لأمكن الأخذ بالروايات المعتبرة سنداً

الواردة فيه بطريق علي بن إبراهيم أو غيره .

الخاتمة

وفي ختام البحث توصلت الباحثة إلى النتائج الآتية:

أن نسبة أصل الكتاب ثابتة بلا شك وهي ليست محور البحث, بل المسألة الاساس والتي انصب عليها عمل الباحثين والمحققين في اثبات اعتبارية الكتاب هي صحة نسبة النسخة المتداولة اليوم في المكتبات والأسواق والموجودة بين ايدينا .

لا يختلف اثنان حول وثاقة علي بن إبراهيم القمي حيث نص على وثاقته جمع غفير من أعلام الفريقين.

اعتمد الكثير من الأعلام على كتاب تفسير علي بن إبراهيم القمي حيث نقل عنه العديد من الأعلام في مصنفاتهم ونسبوا العديد من المرويات إليه, مما ينبأ عن شهرة الكتاب ومدى اعتماد الاصحاب من المتقدمين عليه.

اتضح من خلال البحث بكون النسخة المتداولة من التفسير هي خليط من تفسيرين أو أكثر, وهذا ما أستقر عليه رأي أغلب الأعلام.

* هوامش البحث *

(١) - ظ: محمود هيدوس, حول تفسير القمي دراسة تحقيقية, ١٠ -١١ .

(٢)- القمّي، تفسير القمّي، ٤/١ .-

(٣) - قال الجلالي: « قد صرح جمع من المؤلفين في كتبهم بوثاقة الشيوخ والطرق إلى كتبهم, واستظهر جمع من المتأخرين من ذلك توثيقاً عاماً لسلسلة الرواة واعتبر سيدنا الاستاذ دام ظله هذه التوثيقات من التوثيقات العامة وفند أكثرها ما عدى مؤلفين اثنين منهم, هما: القمي (ت/١٦٧ح) في تفسيره, وابن قولويه (ت٣٦٧) في كامل الزيارات) . دراية الحديث, ٣٨١-٣٨٢ .

(٤) - رجال النجاشي, ٢٦٠ .

(٥) - الأمان من أخطار الأسفار والأزمان ، ٧٦ .

(٦) - ظ: العلامة الحلي, خلاصة الأقوال, ١٨٧, ابن داوود, رجال ابن داوود, ١٣٥ .

(٧) - ثامر العميدي, حياة الشيخ محمد بن يعقوب الكليني، ١٨١ بتصرف .

(٨) - رجال النجاشي, ٢٦٠ .

(٩) - الفهرست, ١٥٢ .

(١٠) - ظ: الطوسي, تهذيب الأحكام, ٤٩/٤,

(١١) - قال محمد باقر الجيلاني في تعريفه للوجادة: « الوجادة بالواو المكسورة، وهو أن يجد انسان مرويّ انسان بخطّه ولا يسمعه منه ولا قراءة عليه، وما اتّفق استجازة الإجازة منه » . الرسائل الرجالية, ٦٣٣- ٦٣٤ . واضاف محمد مهدي الشيرازي في تعريفه للوجادة قائلاً: « أن يجد إنسان كتاباً أو حديثاً مرويَّ إنسان بخطّه معاصر له أو غير معاصر لم يسمعهما منه هذا الواجدُ ولا له منه إجازة ولا نحوها . فيقول حين الرواية: " وجدت " أو " قرأت " بخطّ فلان " أو " في كتاب فلان بخطّه " ويسوق باقي الإسناد والمتن . وهذا، الذي استقرّ عليه العمل قديماً وحديثاً. وإن لم يتحقّق الواجد الخطّ قال: " بلغني عن فلان " أو " وجدت في كتاب أخبرني فلان أنّه بخطّ فلان " إن كان أخبره به أحد، وإذا نقل من نسخة موثوق بها في الصحّة قال في نقله من تلك النسخة: " قال فلان "، وإلاّ يثق بها قال: " بلغني عن فلان أنّه قال كذا " .

والصواب في أمثال ذلك الإحترازُ عن إطلاق اللفظ الجازم في ذلك إلاّ أن يكون الناقل ممّن يعرف صحّة العبارة وسقمها بملاحظة سَوْق العبارة وصدرها وذيلها، فبعد الوثوق بصحّة العبارة لعلّه لا إشكال في إطلاق اللفظ الجازم فيقول: " قال فلان " » . الفوائد الرجالية, ٢٢٣.

(١٢) - ظ: آصف محسني, بحوث في علم الرجال, ٤٢٩ .

(١٣) - ظ: محمد رضا السيستاني, قبسات من علم الرجال, ٢/ ١١٦-١١٧ .

(١٤) - ظ:الطوسي, الفهرست, ٢٦٦ .

(١٥) - ظ: الحر العاملي, وسائل الشيعة, ٢٠ / ٤٣ .

(١٦) - للاطلاع على هذه القرائن والشواهد يراجع المطلب الثالث من الفصل الثاني من الرسالة .

(١٧) - تفسير القمي - مقدمة المصحح السيد طيب الجزائري, ١٦ .

(١٨) - ظ: محمد رضا السيستاني, قبسات من علم الرجال, ٢/ ١١٥-١١٦ .

(١٩) - الحرّ العاملي، تفصيل وسائل الشيعة ٣٠: ١٥٣ .

(٢٠) - ظ: حيدر حب الله, منطق النقد السندي, ٥٢٠/١ .

(٢١) - ظ: البهبودي، (حوار) آخرين كلام، صحيفة كيهان فرهنكي، العدد ١١١، عام ١٩٨٦م: ٣٢، ٣٣ ـ ٣٤ . نقلا عن حيدر حب الله, منطق النقد السندي, ١/ ٥٢١ .

(٢٢) - ظ: بحوث في علم الرجال, ٥١٠ .

(٢٣) - ظ: آصف محسي, مشرعة بحار الأنوار, ٢٢/١-٢٣ .

(٢٤) - ظ: محمود هيدوس, حول تفسير القمي دراسة تحقيقية, ١٨ .

(٢٥) - ظ: محمد رضا السيستاني, قبسات من علم الرجال ٢/ ١١٢, تفسير علي بن إبراهيم القمي ونسخ مختصراته, محمد علي البحراني, ٢٧ وما بعدها .

(٢٦) - ظ: محمد رضا السيستاني, قبسات من علم الرجال ٢/ ١١٩ .

(٢٧) - سورة البقرة الآية: ٢٧٣ .

(٢٨) - تهذيب الأحكام, ٤٩/٤-٥٠ . كتاب الزكاة . باب أصناف أهل الزكاة . الحديث ٣ .

(٢٩) - للأطلاع على هذا الموضوع أكثر براجع تفسير علي بن إبراهيم القمي ونسخ

مختصراته, محمد علي البحراني, ٢٧ وما بعدها.

(٣٠) - تفسير مجمع البيان، ٥/ ٤٢٢ .

(٣١) - ابن شهر آشوب, المناقب ,٤٤/١ .

(٣٢) - المعتبر، ج ٢/ ٥٧٤

(٣٣) - تذكرة الفقهاء, ٥/ ٢٥٥

(٣٤) - قبسات من علم الرجال, ٢/ ١١٨ .

(٣٥) - ظ: الذريعة إلى تصانيف الشيعة, ٣٠٣/٤ .

(٣٦) - ظ: كشف القناع, ٢١٤ .

(٣٧) - للاطلاع على هذا الأمر أكثر وللوقوف على الشواهد الحاكية عن وجود الاختلاف بين ما موجود في النسخة المتداولة من تفسير علي بن إبراهيم القمي وبين ما نقل عنه في المصادر القديمة يراجع . محمد رضا السيستاني, قبسات من علم الرجال, ٢/ ١١٩ – ١٣٨ .

(٣٨) - ظ: الخوئي, مهجم رجال الحديث ,٤٤/١, مسلم الداوري, أصول علم الرجال بين النظرية والتطبيق, ١٦٤ .

(٣٩) - مقياس الرواة في كليات علم الرجال, ٣١٣ .

(٤٠) - م.ن, ٣١٥ .

(٤١) - ظ: كشف القناع عن وجوه حجية الإجكاع, ٢١٤ .

(٤٢) - الذريعة, ٣/٤-٣

(٤٣) - حقائق هامة حول القرآن الكريم، ٣٣

(٤٤) - بحوث في علم الرجال، ٤٢٩ .

(٤٥) - قام أحد الباحثين بدراسة النسخة الواصلة من كتاب تفسير علي بن إبراهيم القمي وأثبت بالدليل من خلال تتبع أسانيد التفسير وطابق بينها وبين الكتب الأخرى فتوصل إلى أن الكتاب المتداول من تفسير علي بن إبراهيم القمي إنما عو عبارة عن مجموعة تفاسير انتُخب منها روايات مختلفة, وقد بلغ عدد التفاسير بحسب ماذكر (٢٩) كتاب . ظ: أحمد سلمان, تفسير القمي (بحث حول النسخة المتداولة), ٤٧-٦٥ .

(٤٦) - ظ: تفسير القمي ١: ٢٧٩، ٣١٣، ٣٨٩

(٤٧) - ظ: م.ن, ١: ٢١، ١٠٦، ١٠٩، ١٢٠، ١٢٨، ١٢٩، ١٣٠، ١٣١. وغيرها .

(٤٨) - ظ: م.ن,٢: ٣٦٠

(٤٩) - ظ: م.ن, ٢٧١، ٢٧٢، ٢٩٩

(٥٠) - ظ: م.ن, ١: ١٢٢، ٢٩٤.

(٥١) - ظ: مسلم الداوري, أصول علم الرجال, ١٦٤ .

(٥٢) - الذريعة، ٤/ ٣٠٥-٣٠٦

(٥٣) - دروس تمهيدية في القواعد الرجالية, ١٧٤-١٧٥ .

(٥٤) - قبسات من علم الرجال, ٢/ ١٢٥ .

(٥٥) - ظ: مسلم الداوري, أصول علم الرجال, ١٦٤ .

(٥٦) - ظ: محمود هيدوس, حول تفسير القمي دراسة تحقيقية, ٢٨ .

(٥٧) - جمع الشيخ صاحب الذريعة غير هذه الأسماء ما يناهز العشرين شخصاً . ظ: آغابزرك الطهراني, الذريعة, ٣٠٤/٤ وما بعدها.

(٥٨) - ظ: حيدر حب الله, منطق النقد السندي, ١/ ٥٣٩ .

(٥٩) - ظ: مسلم الداوي, أصول علم الرجال, ١٦٥, جعفر السبحاني, كليات في علم الرجال, ٣١٧-٣١٩ .

(٦٠) - ظ: محمد رضا السيستاني, قبسات من علم الرجال, ٢/ ١٢١-١٢٨ .

(٦١) - ظ: آغابزرك الطهراني, الذريعة, ٣٠٣/٤ .

(٦٢) - آعابزرك الطهراني, الذريعة، ٤/ ٣٠٨

(٦٣) - ظ: أصول علم الرجال, ١٦٥ .

(٦٤) - تفسير القمي, ٥/١ .

(٦٥) - منها المطبوعة الحجرية عام (١٣١١ هـ), ومنها مخطوطة بمكتبة الإمام أمير المؤمنين (عليه السلام) في النجف الأشرف . ظ: محمد رضا السيستاني, قبسات من علم الرجال, ١/ هامش صفحة ١٢٦ .

(٦٦) - تفسير القمي, ٥/١.

(٦٧) - ظ: أحمد سلمان, تفسير القمي (بحث حول النسخة المتداولة), ١١١-١١٢ .

(٦٨) - ظ: حيدر حب الله, منطق النقد السندي, ١/ ٥٤٥ .

(٦٩) - ظ: محمد رضا السيستاني, قبسات من علم الرجال, ١٢٦/١.

(٧٠) - محمد باقر الأيرواني, دروس تمهيدية في القواعد الرجالية, ١٧٤ .

(٧١) - منطق النقد السندي, ١/ ٥٤٦.

(٧٢) - ظ: أصول علم الرجال, هامش ١٦٣ . رقم ١ .

(٧٣) - ظ: أحمد سلمان, تفسير القمي (بحث حول النسخة المتداولة), ١١٩ .

(٧٤) - قبسات من علم الرجال, ١٣٨ .

(٧٥) - تفسير القمي (بحث حول النسخة الواصلة), ٦٤-٦٥ .

(٧٦) - ظ: محمد علي العريبي, تحقيق هام حول تفسير القمي ونسخ مختصراته, ١٣٥ – ١٣٧, حيدر حب الله, منطق النقد السندي ,١/ ٥٤١ .

(٧٧) - ظ: أحمد سلمان, تفسير القمي (بحث حول النسخة المتداولة) ,٧٥-٩٠, البهبودي, معرفة الحديث, ٢٥٦ .

(٧٨) - ظ: محمد رضا السيستاني, قبسات من علم الرجال, ٣/ ٢٩٥-٢٩٧ .

(٧٩) - ظ: أحمد سلمان, تفسير القمي (بحث حول النسخة المتداولة), ٩٣ .

(٨٠) - ظ: محمد رضا السيستاني, قبسات من علم الرجال, ٣/ ٢٩٦ .

(٨١) - - ظ: محمد علي العريبي, تحقيق هام حول تفسير القمي ونسخ مختصراته, ١١٣٧-١٥٩ . .

(٨٢) - ظ: محمد رضا السيستاني, قبسات من علم الرجال, ٣/ ٢٩٨- ٢٩٩ .

* المصادر والمراجع *

خير ما نبتدئ به القرآن الكريم .

أحمد سلمان

تفسير القمي (بحث حول النسخة المتداولة) ,ط: ١, ت (١٤٣٩هـ) ,الناشر :دار الولاء

لصناعة النشر, بيروت _ لبنان
الايرواني, محمد باقر
دروس تمهيدية في القواعد الرجالية, ط: ٢, ت(١٤٢٨هـ), الناشر :مؤسسة انتشارات مدين, ايران _قم
البحراني, محمد علي العريبي (١٤٣١هـ)
تفسير علي بن إبراهيم القمي ونسخ مختصراته, ط: بلا, ت: بلا ,الناشر: بلا, ايران _قم
ابن داوود الحلي, تقي الدين الحسن بن علي(٧٤٠هـ) ,
رجال ابن داوود, تحقيق: السيد محمد صادق آل بحر العلوم, ط: بلا ,ت :(١٣٩٢هـ), الناشر: منشورات مطبعة الحيدرية _ النجف الأشرف
ابن شهر آشوب, رشيد الدين محمد بن علي (٥٨٨هـ)
المناقب, ط:١, ت:(١٣٧٩هـ), الناشر: مؤسسة انتشارات علامه قم, قم المقدسة, طبع: المطبعة العلمية بقم
ابن طاووس, رضي الدين السيد علي بن موسى (٦٦٤هـ)
الأمان من أخطار الأسفار والأزمان , تحقيق: مؤسسة آل البيت (ع) لإحياء التراث, ط: ١ ,ت (١٤٠٩هـ), الناشر: مؤسسة آل البيت (ع) لإحياء التراث - قم المشرفة
البهبودي, محمد باقر
معرفة الحديث, ط: ١, ت(١٤٢٧هـ), الناشر: دار الهادي لطباعة والنشر والتوزيع, بيروت _لبنان
الجلالي ,محمد حسين الحسيني
دراية الحديث, تحقيق: محمد جواد الحسيني الجلالي, ط :١, ت(١٤٢٥هـ), الناشر: مؤسسة الاعلى للمطبوعات, بيروت _لبنان
الجيلاني, محمد باقر الشفتي (١٢٦٠هـ)
الرسائل الرجالية, تحقيق: السيد مهدي الرجائي ,ط: ١, ت(١٤١٧هـ) ,الناشر: مكتبة مسجد السيد, ايران _ اصفهان
حب الله, حيدر
منطق النقد السندي, ط:١, ت:(٢٠١٧م), الناشر: مؤسسة الانتشار العربي, بيروت _

لبنان
الحر العاملي, محمد بن الحسن (١١٠٤هـ)
وسائل الشيعة, تحقيق وتصحيح وتذييل: الشيخ عبد الرحيم الرباني الشيرازي, ط:٥, ت(١٤٠٣هـ), الناشر
الخوئي, ابو القاسم (١٤١٣هـ)
معجم رجال الحديث, ط: ٥, ت :(١٤١٣هـ)
الداوري, مسلم
أصول علم الرجال بين النظرية والتطبيق ,محمد علي علي صالح المعلم ,ط: ١, ت:(١٤١٦هـ)
السبحاني, جعفر
كليات في علم الرجال, ,ط: ٣, ت:(١٤١٤هـ), الناشر: مؤسسة النشر الإسلامي التابعة لجماعة المدرسين, ايران _قم
السيستاني, محمد رضا
قبسات من علم الرجال, ط :١, ت(١٤٧٣هـ), الناشر: دار المؤرخ العربي, بيروت _ لبنان

الشيرازي ,محمد مهدي الكجوري (١٢٩٣هـ)
الفوائد الرجالية,, تحقيق: محمد كاظم رحمان ,ط:١ ,ت:(١٤٢٤هـ),الناشر: دار الحديث لطباعة والنشر
الطبرسي, ابو علي الفضل بن الحسن (٥٤٨هـ)
مجمع البيان في تفسير القرأن, ط:١, ت: (١٤٢٦هـ), الناشر: دار العلوم للتحقيق و الطباعة والنشر والتوزيع, بيروت _لبنان
الطهراني, اغا برزك,
الذريعة إلى تصانيف الشيعة, ط: ٣, ت:(١٤٠٣هـ), الناشر: دار الاضواء, بيروت _ لبنان
الطوسي, ابو جعفر محمد بن الحسن (٤٦٠هـ)

الفهرست, تحقيق: الشيخ جواد القيومي, ط: ١, ت:(١٤١٧هـ) ,الناشر: مؤسسة نشر الفقاهة

تهذيب الأحكام, تحقيق: السيد حسن الموسوي الخرسان, ط:٣, ت: (١٣٦٤هـ), الناشر :دار الكتب الاسلامية _طهران

العاملي, جعفر مرتضى (١٤٤١هـ)

حقائق هامة حول القرآن الكريم, ط:٣, ت:(١٤١٣هـ), الناشر :دار الصفوة, بيروت _ لبنان

علامة الحلي, ابو المنصور الحسن بن يوسف بن المطهر الأسدي(٧٢٦ه)

خلاصة الأقوال ,تحقيق: الشيخ جواد القيومي, ط:١,ت (١٤١٧هـ), الناشر: مؤسسة نشر الفقاهة

العميدي, ثامرهشام

حياة الشيخ محمد بن يعقوب الكليني, ط:١, ت:(١٣٧٨هـ), الناشر: دار الحديث _قم المقدسة

القمّي، علي ابن ابراهيم (٣٢٩هـ)

تفسير القمّي, تحقيق: طيب الموسوي الجزائري _ ط: ٣_ ت (١٤٠٤هـ) _الناشر: مؤسسة دار الكتب لطباعة والنشر _ قم _ايران

كاظمي, احمد علي اسد الله (١٣٣٤هـ)

كشف القناع عن وجوه حجية الإجماع ,ط: ١, ت:(بلا), الناشر: احمد الشيرازي, طهران

المازندراني, علي اكبر,

مقياس الرواة في كليات علم الرجال, ط:١, ت (١٤٢٢هـ), نشر وطبع: مؤسسة النشر الاسلامي التابعة لجماعة المدرسين بقم المشرفه

محسني, محمد اصف

بحوث في علم الرجال, ط:٥, ت (١٤٢٨هـ), الناشر: مركز المصطفى (ص) العالمي للترجمة و النشر - ايران - قم

مشرعة بحار الأنوار, ط:١ ,ت:(١٤٢٣هـ), الناشر: مكتبة عزيزي, ايران -قم

محقق الحلي, نجم الدين ابو القاسم جعفر بن الحسن (٦٧٦هـ)
المعتبر في شرح المختصر, تحقيق وتصحيح: عدة من الأفاضل / إشراف: ناصر مكارم شيرازي, ط:١, ت:(١٣٦٤هـ), الناشر :مؤسسة سيد الشهداء ,قم المقدسة
النجاشي, ابو العباس احمد بن علي بن احمد (٤٥٠هـ)
رجال النجاشي, تحقيق: موسى الشبيري الزنجاني, ط: ٥ ,ت) :١٤١٦هـ), الناشر: مؤسسة النشر الإسلامي التابعة لجماعة المدرسين, بقم المشرفة
هيدوس, محمود
حول تفسير القمي دراسة تحقيقية ,ط:١, ت:(١٤٢٢هـ), الناشر: دار الكتب, ايران _قم

* * *